Route Educational & Social Science Journal

Volume 6(7); August 2019

Artical History

Received/ Geliş	Accepted/ Kabul	Available Online/yayınlanma
06.06.2019	22.07.2019	01.08.2019.

The rôle of population policies in achieving sustainable development in Algeria

دور السياسات السكانية في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر

د. مُحَّد صالي

أستاذ محاضر "أ"

جامعة قاصدي مرباح ورقلة – الجزائر

Université Kasdi Merbah Ouargla –Algeria.

الملخص

يعد تحضير السياسات السكانية الوطنية لمختلف الدول مدخلا حضاريا لإيجاد ضمانات كافية لتحقيق أهداف التنمية المنشودة وغاياتها، من خلال ضبط التدابير المباشرة و غير المباشرة المؤثرة على السلوك الديموغرافي وفي الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان، و تسعى لإيجاد التوازن بين النمو السكاني و متطلبات التنمية المستدامة.

وقد وضعت الجزائر كغيرها من الدول بعد استقلالها خططا و برامجا للتخطيط العائلي بقصد التحكم في النمو السكاني السريع الذي عرفته، حيث كانت تهدف الى تحقيق التوازن بين النمو الاجتماعي والاقتصادي والى الحد من النمو السكاني المتزايد، كما سعت لتلبية المتطلبات السكانية المتنامية وتطوير مستوى الاسرة الاقتصادي و الاجتماعي و الصحي والتعليمي والثقافي، وتمكين المرأة و تعزيز التكافؤ بين الجنسين و توفير الرعاية الصحية بما في ذلك خدمات تنظيم الاسرة ضمن حرية الانجاب في إطار الاسرة،

سنحاول تناول دور السياسات السكانية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر من خلال المحاور التي ستمسها التساؤلات التالية:

ما مدى دور السياسات السكانية التي تبنتها الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة بها، وهل استطاعت التدابير المتخذة التحكم في السلوك الديموغرافي و في الخصائص الاجتماعية و الاقتصادية للسكان، و الى ايجاد التوازن بين المتطلبات السكانية و التنمية المستدامة؟

الكلمات المفتاحية: السياسات السكانية – التنمية المستدامة – النمو السكاني – الجزائر.

Abstract

The préparation of the national population policies of the various countries is a civilized entry point for finding sufficient guarantees to achieve the goals and objectives of the desired development, by controlling direct and indirect measures affecting the demographic behaviour and the socio-economic characteristics of the population, and seeking to find a balance Between population growth and the requirements of sustainable development.

Algeria, like other countries after its independence, has developed plans and programmes for family planning with a view to controlling its rapid population growth, aiming at balancing social and economic growth, reducing growing population growth, and seeking to meet population requirements Growing and developing the economic, social, health, educational and cultural level of the family, empowering women, promoting gender parity and providing health care, including family planning services, within the family, we will try to address the role of population policies in achieving development. In Algeria through the following areas of concern:

What is the role of the population policies adopted by Algeria in achieving its sustainable development, and have the measures taken control the demographic behaviour and socio-economic characteristics of the population, and the balance between population requirements and sustainable development?

Keywords : population policies - sustainable development - Population growth – algeria.

مقدمة:

تعد عملية ربط السياسات السكانية بالتنمية من الاهتمامات المطروحة لدى العديد من الدول، خاصة تلك الدول النامية التي تشهد معدلات نمو سكاني مرتفعة، في ظل محدودية الموارد المادية، حيث تشير الدراسات الى أن العلاقة بين المسألة السكانية و التنمية هامة، حيث أن هدفها الاساسي هو

السكان الذين يعدون محور التنمية، التي لا يمكن تحقيقها بدون الاهتمام بالجوانب البشرية و الاعتناء بها و تنمية قدراتها و مهاراتها و خبراتها.

تعد العلاقة بين السكان و التنمية علاقة تبادلية و إن اختلفت من حيث درجة و سرعة التأثير، حيث تؤثر المتغيرات السكانية مباشرة في التنمية، و يكون ذلك من خلال التغيرات التي نشهدها معدلات النمو السكاني و التي تحدث تغيرات على حاجات الافراد التي تتطلب زيادة توفيرها بسبب كثرة الطلب عليها، كما أن التنمية تؤثر بمختلف أبعادها في المتغيرات السكانية على المدى المتوسط والبعيد.

وقد سعى المجتمع الدولي الى عقد العديد من المؤتمرات الدولية للسكان لمناقشة و التأكيد على أهمية الربط بين السكان والتنمية والدفع في اتجاه ربط السياسات السكانية بالتنمية، بدءا بمؤتمر بوخاريست برومانيا سنة 1974 ومؤتمر الميكسيك عام 1984 و مؤتمر القاهرة عام 1994، حيث كان الهدف هو تعزيز قدرات المجتمع لاستيعاب معدلات النمو السكاني وتحسين حياة البشر عن طريق إدماجهم في قضايا التنمية وإشراكهم في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، ومن خلال رفع الوعي حول قضايا التنمية ووسائل الإنتاج والادخار والفقر باعتبارها قضايا مترابطة، كما عالجت العديد من القضايا والمشكلات السكانية المتعلقة بالجوانب الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية، وكان من أبرز قضاياها التزايد والنمو السكاني وتنظيم الاسرة.

أولا – تحديد المفاهيم:

تحدد السياسة السكانية المبادئ والأهداف التي تتبناها الدولة بالنسبة للقضايا السكانية والتي تهدف الى التأثير على الوضع السكاني من جهة المتغيرات السكانية، والتي تشمل عناصر النمو السكاني كالخصوبة والوفاة والتوزيع الجغرافي للسكان داخل البلد والحركات السكانية كالهجرة النازحة والوافدة، وكذلك التركيب السكاني والتغيرات الحاصلة فيه كفتوة السكان والتشيخ السكاني، ومن شأنها أيضا توجيه الاهتمام الى بعض الفئات العمرية مثل الاطفال أو ذوي الاحتياجات الخاصة كالمعوقين.

تعريف السياسات السكانية:

تعرف السياسات السكانية بأنها:

- "مقاييس أو برامج تشريعية أو ادارية أو اي اجراءات حكومية أخرى بقصد تعديل أو تغيير اتجاهات سكانية قائمة لصالح رفاهية المجتمع أو الحفاظ على الجنس البشري"[1].
- "هي مجموعة من البرامج الادارية و التدابير التشريعية و البرامج الحكومية التي تهدف الى تغيير اتجاهات السكان الحالية أو تعديلها من أجل رفع مستوى المعيشة و تحقيق رفاهية المجتمع"[2]
- هي مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة للتأثير في الاتجاهات السكانية من حيث الكم والكيف لردم الهوة غير المتوازنة بين معدلات النمو السكاني المتسارع والنمو الاقتصادي البطيء في عملية التنمية المستدامة والشاملة[3].
- "هي الاجراءات الحكومية (قوانين، أنظمة و برامج) تهدف الى محاولة التأثير في العوامل الثلاث للتغير السكاني (المواليد، الوفيات و الهجرة) كوسيلة لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية"[4]

من خلال التعريفات السابقة يمكننا القول بأن السياسات السكانية تعني تلك التدابير و النصوص الصادرة من جهات حكومية رسمية تهدف لاتخاذ جملة التدابير المباشرة وغير المباشرة بقصد التأثير الكمي و النوعي على السلوك الديموغرافي و الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان في سبيل إحداث التوازن بين المتطلبات السكانية و التنمية المستدامة.

كما أن التعريفات السابقة ركزت على تحديد اهداف السياسات السكانية والوسائل والاجراءات المتخذة لتحقيقها، لذلك تتبع كل دولة سياسة سكانية محددة لتنظيم سكانها من الناحية الديموغرافية حاضرا و مستقبلا.

تعريف التنمية المستدامة:

و قد عرفتها اللجنة العالمية للتنمية المستدامة في تقريرها المعنون "بمستقبلنا المشترك" حيث وضعت تعريفا للتنمية المستدامة عام 1987 "التنمية المستدامة هو تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة .

[1]– السيد عبد العالي السيد(1999)، علم اجتماع السكان، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ، ص364.

[2]- مكتب اليونيسكو الاقليمي للتربية (يونديس)، السياسة السكانية في الوطن العربي، ص67.

[3] Retreived from : https://www.althawra-news.net/news35006.html

[4]- مصطفى العبد الله الكفري(2004)، "السياسة السكانية"، سوريا، الحوار المتمدن، العدد 888.

- كما تعرف بأنها "عملية يتناغم فيها استغلال الموارد و و توجيهات الاستثمار و مناحي التنمية التكنولوجية و تغيير المؤسسات على نحو يعزز كل من امكانيات الحاضر و المستقبل للوفاء بحاجيات الانسان و تطلعاته"[5]
- و تعرف أيضا بأنها "التنمية التي توفر حاجيات الحاضر دون اعاقة أجيال المستقبل من توفير حاجاتهم" و تعرف أيضا " التخفيف من وطأة الفقر على فقراء العالم خلال تقديم حياة آمنة و مستديمة و الحد من تلاشي الموارد الطبيعية و تدهور البيئة والخلل الثقافي و الاستقرار الاجتماعي"[6]

أما من الناحية الاجتماعية و من خلال التعريفات السابقة، فإن التنمية المستدامة تعني السعي الى تحقيق استقرار النمو السكاني و رفع مستوى الخدمات الصحية و التعليمية و المعيشية للأفراد، كما أن من أهم المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة، نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، نسبة السكان العاطلين عن العمل، الصحة العامة، التعليم و التكوين، و مستوى النمو السكاني.

"يتطلب تحقيق التنمية المستدامة تحريك شامل و عاجل لكل الفاعلين في المجتمع من قادة الدول والمنظمات العالمية و الجمعيات المحلية و كذا المؤسسات، و بعبارة شاملة مجموعة المواطنين"[7]. وعلى هذا الاساس فإن التنمية المستدامة تتضمن عددا من العناصر من أهمها تخفيف حدة الفقر لوقف استنزاف الموارد، تباطؤ معدل النمو السكاني حتى يخفف الضغط على الموارد الطبيعية.

ثانيا – السياسات السكانية في الجزائر منذ الاستقلال:

لقد عرف سكان الجزائر بعد الاستقلال نقلة نوعية وكمية في زيادة السكان، حيث شهدت السنوات التي عقبت الاستقلال مباشرة نموا مرتفعا في عدد السكان، وذلك بفعل التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي كان لها الفضل في تحسين مستوى معيشة السكان، وكان انتشار المراكز الصحية وتقدم الرعاية الطبية قد أدى إلى انخفاض في نسبة الوفيات خاصة لدى الأطفال.

[5]- مزريق عاشور(بدون سنة)، الادارة البيئية و دورها الفعال في خلق الانتاج الانظف و تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية، ورقة بحث.

[6]- جامعة الملك عبد العزيز، نحو مجتمع المعرفة، سلسلة مركز الانتاج الاعلامي رقم 11، التنمية المستدامة في الوطن العربي، ص 66.

[7]- التنمية المستدامة و الادارة المجتمعية(2007)، الادوار المستقبلية للحكومات المركزية، و المحليات و القطاع الخاص و المجتمع المدني، تأليف مجموعة من الخبراء، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الادارية و جامعة الدول العربية، ص69.

إن التطرق للسياسات السكانية في الجزائر يكون مصاحبا للتطورات التي شهدها النمو السكاني والتي تنقسم إلى ثلاثة مراحل هامة وفق ما يلي:

- **الفترة الأولى: من سنة 1962 الى 1979:**

اعتمدت الجزائر بعد الاستقلال سياسات تنموية عمودها الجانب الصناعي، حيث تم تنفيذ ذلك بفضل استثمارات كبيرة اعتمدت على المخططات التنموية، و بذلك وضعت الأسس القانونية و الفنية لتطبيق استراتيجيات طويلة الأجل من أجل تحسين الاقتصاد الوطني وتهيئة الظروف لذلك، وبخصوص السياسة السكانية في هذه الفترة، فلم تكن واضحة اتجاه النمو السكاني، حيث لم يتم الاشارة اليها في المخططات التنموية.

لقد كان الاعتقاد السائد في هذه الفترة هو أن التطور الاقتصادي و الاجتماعي و التنمية المحققة ستؤدي إلى خفض الخصوبة، حيث لم يتم الاهتمام بالتزايد السكاني والمسألة الديمغرافية، وتم التركيز على التنمية كعامل يمكن من التأثير على متغير السكان، و مما جاء في الميثاق الوطني بهذا الخصوص نذكر "...إن هذه الطريقة الموضوعية التي ستؤدي في النهاية إلى تخفيض نسبة تزايد السكان إلى الحد الذي يتناسب فيه مع المحافظة على معدل سريع في التقدم لفضل المجهودات التي تبذل لرفع مستوى معيشة الجماهير...."[8].

ونتيجة لذلك عرفت الجزائر تزايدا سكانيا سريعا، حيث ارتفع عدد السكان سنة 1970 إلى 13.3 مليون نسمة بعدما كان 10.4 سنة 1962، أي بزيادة قاربت 03 ملايين نسمة في ظرف 08 سنوات فقط، لينتقل هذا العدد إلى 18.1 مليون نسمة سنة 1979، أي بنسبة زيادة مقارنة بما كان عليه عدد السكان سنة 1962 تقدر بـ 73.26%، و هي نسبة مرتفعة جدا، كانت نتيجة النمو السكاني السريع.

و تتبعا للتطورات التي شهدتها الجزائر فيما يتعلق بالسياسة السكانية و التنمية في هذه المرحلة، فإننا نوجزها في أهم المحطات، حيث تم انشاء أول مركز للتخطيط العائلي بالمستشفى الجامعي مصطفى باشا في جويلية 1967، كان هدفه حماية الأم والطفل، حيث كان معدل عدد الأطفال بالنسبة للمرأة الجزائرية قد وصل الى 8,1 سنة 1970. و في سنة 1969 تغيرت وجهة الرئيس الجزائري هواري بومدين حول فكرة التخطيط العائلي حيث قال "إننا نهدف الى تمكين شعبنا من التمتع مستوى معيشي يشبه مستوى الدول

[8]- حزب جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني (1976)، الجزائر، دار الصحافة للتوزيع و النشر، ص170.

المتقدمة.....إننا لا نقبل الحلول المغلوطة مثل التحكم في الولادات الذي يعني القضاء على الصعوبات عوض ايجاد الحلول المناسبة، إننا نفضل حلول ايجابية و ناجعة أي ايجاد مواقع شغل للراشدين، و بناء مدارس للأطفال، و توفير مرافق اجتماعية أفضل للجميع"[9]. و من نتائج بداية التحولات في وجهة النظر اتجاه السياسة السكانية، تم انشاء 09 مراكز لرعاية الأمومة والطفولة في سنة 1974، ثم انتقلت الى 11 مركزا، ضمت أكثر من 250 وحدة، وذلك بمساعدة المنظمة العالمية للصحة (OMS). في نفس السنة أي سنة 1974 تم عقد المؤتمر الدولي للسكان ببوخاريست، حيث برزت فيه صراعات فكرية حول السكان والتنمية، و قد نددت الجزائر التي كانت ضمن المشاركين بالسياسة السكانية في عبارتها "بأن أحسن موانع الحمل هي التنمية"، ومما نتج في هذا المؤتمر شعار على أن «التنمية هي أفضل وسائل تنظيم الأسرة»[10]. تم بعدها اصدار أول قانون للصحة في سنة 1976 بعد تبني نظام العلاج المجاني الذي صدر في ديسمبر 1973، و مما ورد في هذا القانون أن الاجهاض ممنوع إلا في حالة الحفاظ على صحة الام و الطفل و أن موانع الحمل المقدمة هي بهدف حماية الام والطفل. و تعزيزا للجهود المبذولة في هذا السياق، تجدر الاشارة الى أن المكتب المركزي لحماية الأمومة والطفولة الكائن بالمعهد الوطني للصحة العمومية سطر بمساعدة صندوق الأمم المتحدة للنشاط السكاني خلال الفترة من 1974 الى 1978 برنامجا سمح بتدريب القابلات على حماية الأمومة والطفولة، بالإضافة الى مهمة توعية الأمهات على استعمال وسيلة منع الحمل الاصطناعية لغرض تنظيم النسل. وقد أثير نقاش حول قضية السياسة السكانية سنة 1978، وذلك من خلال تقييم الآجال التي يمكن أثنائها تلبية بعض الاحتياجات الأساسية الخاصة بالسكان كالسكن، الصحة والتعليم وغيرها، والتي كان قد تم تناولها في إحصاء 1966، ومن هنا أصبح موضوع السياسات السكانية من المواضيع الهامة التي كان لابد على الحكومة والدول أخذها بعين الاعتبار.

و مما يمكن قوله خللا هذه الفترة أن الجزائر آنذاك كانت من الدول التي عارضت برامج تنظيم الأسرة، إذ اعتبرتها مؤامرة امبريالية تهدف الى تحديد سكان الدول النامية، حيث أن الجزائر كانت محسوبة على دول المعسكر الشرقي الذي كان يقوده الاتحاد السوفياتي، وكان معارضا لتنظيم الأسرة، فالفقر ليس في نظرها لكثرة الانجاب، وإنما هو لنهب الرأسمالية واستغلالها، وافقارها الشعوب المتخلفة.

- **الفترة الثانية: من 1980 الى 1990:**

[9]- علي قواوسي(1994)، السياسة السكانية في الجزائر- نشأتها و تطورها 1962 – 1994، الاتحاد الدولي لتنظيم الاسرة – اقليم العالم العربي- ، لندن، بريطانيا، ص12.

[10]- الفريد سوفي(1987)، أوروبا المغمورة (جنوب – شمال في 30 سنة)، دينود، باريس، ص210.

شهدت هذه الفترة بداية تراجع في معدل النمو السكاني، وتم اعطاء اهمية للسياسة السكانية، حيث تم الاعتراف فيها بضرورة تنظيم الاسرة لحل المشاكل الاجتماعية و الاقتصادية بحجة أن مشاكل البلاد والتعطل الاقتصادي سببه هو النمو المتزايد للسكان الذي لم يتوافق مع وتيرة و سرعة النمو الاقتصادي آنذاك، حيث شهدت هذه الفترة مخططين خماسيين، المخطط الخماسي الأول (1980 – 1984) والمخطط الخماسي الثاني (1985 – 1989) الذين كانا مهمين في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، و كان هدفهما بلوغ غايتان، أولاهما تنظيم مختلف الأنشطة التنموية و مواصلة النمو الاقتصادي، و الثانية المحافظة على الاستقلال الاقتصادي و تلبية حاجيات السكان المتزايدة.

ففي المخطط الخماسي الاول تم العمل على تحسين المستوى الثقافي للنساء و توفير فرص في مجال العمل الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي، و كانت كل الجهود موجهة لصالح النساء، خاصة في المناطق الريفية لإنجاح السياسة السكانية من خلال الحث على تباعد الولادات، حيث كانت هناك ضرورة مطلقة للاهتمام بموضوع التخطيط العائلي، وتجلى ذلك سنة 1983 حيث بدأ الاهتمام بالجانب التوعوي والتربوي بالموضوع وظهر الوعي العميق بالمشكل الديمغرافي على المستوى السياسي، ومنه الاهتمام بعلاقة وتيرة النمو الديمغرافي ووتيرة النمو الاقتصادي، أما في المخطط الخماسي الثاني، فقد تم توفير موانع الحمل و ساهمت وزارة الشؤون الدينية ووزارة الصحة العمومية في انجاز برامج تنظيم الاسرة، الاولى بالتنسيق و الثانية بالتطبيق حيث اتسمت هذه الفترة بعدم توفر موانع الحمل لكثرة الطلب الذي فاق العرض، كما كان هناك اهتمام كبير بصحة الأم والطفل على وجه الخصوص في اطار السياسة الصحية الشاملة، بهدف الوصول الى أسرة متزنة تتماشى مع النمو الاقتصادي للبلاد، وذلك من خلال انجاح البرنامج الوطني لتنظيم النسل الذي يقوم على أساس الاختيار الحر للأسرة والتخطيط للمواليد على أساس الرضا الفردي والجماعي.

بدأت السياسة السكانية في الجزائر تتضح خلال هذه الفترة، حيث ضمت المخططات الانمائية الاشارة بوضوح إلى ضرورة التحكم في النمو الديمغرافي الذي اعتبر عاملا مساعدا على تحقيق البرامج التنموية للمخططات، حيث ورد في المخطط الخماسي الثاني في هذا الخصوص "....إن هذا النمو الديمغرافي القوي يشكل عقبة في وجه التنمية، بتقليل حجم الاستثمارات التي تستثمرها الدولة، كما يعيق الجهود المبذولة في سبيل رفع مستوى المعيشة و تحسين حياة المواطنين، و بما ان الاحتياجات الاقتصادية و الاجتماعية تتزايد بوتيرة أسرع من الموارد الاقتصادية، فإن النزوح الريفي قد يزداد حدة، والفوارق الاجتماعية و الجهود قد تزداد خطورة، و أهداف تحسين ظروف الحياة وفعالية البرامج قد تتأخر، لكون عدد السكان الهائل يلتهم كل ما من شأنه زيادة الفعالية، ولهذا فعلى المخطط الخماسي الثاني أن يولي أهمية خاصة

للقضية الديمغرافية...."[11] ، كما حدد الميثاق الوطني لسنة 1986 ظاهرة النمو الديموغرافي من خلال ما جاء فيه "....إن النمو الديموغرافي العالي يعرقل إمكانية التحسن الكمي المطلوب، إذ يجعل مشكلة التوازن بين الحاجات الحالية و المستقبلية أكثر تعقيدا و يحول دون التحسن النوعي الذي يعد مفتاح التقدم الاقتصادي و الاجتماعي"[12]، و بالتالي فقد تجلت الرؤية بخصوص مسألة السياسة السكانية التي كانت تهدد التنمية و تعتبر عائقا في طريقها، لذا عرفت هذه الفترة انخفاضا في وتيرة تزايد النمو السكاني، و التي كان نتيجة الجهود المبذولة في التوعية، حيث بلغ عدد المراكز التي كانت تهتم بصحة الأم والطفل سنة 1980 حدود 260 مركزا عبر كامل التراب الوطني، يسيرها المكتب الوطني لحماية الأمومة والطفولة، كما تم تسطير برنامج حكومي للسياسات السكانية سنة 1983 يهدف الى التحكم في النمو الديمغرافي ركز على 03 محاور رئيسية، "الأول تنمية القاعدة الهيكلية للاستقبال و التنظيم المادي و الأداء فيها يخص تباعد الولادات، الثاني مساهمة التربية والاعلام في تحسيس الافراد بالانخراط الواعي لطبقة السكان العريضة، لا سيما الريفية منها بهدف التحكم في الخصوبة، و الثالث تنظيم نشاط الدراسة و البحث الاساسي و المطبق حول محددات النمو الديموغرافي و أثره على التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، بعد الوصول الى تعريف تنفيذ سياسات سكانية مندمجة في المخطط الوطني للتنمية"[13]. و في نفس السياق أنشأت الحكومة الجزائرية في عام 1986 "اللجنة الوطنية للسكان"، والتي كانت مهمتها تحقيق التوازن بين النمو السكاني وحاجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. و بنظرة عابرة للتحول الي عرفه معدل النمو الطبيعي للسكان، يمكن أن نلاحظ أنه قد قدر بـ 3.05% سنة 1975 لينخفض الى 2.73% سنة 1986. و قد خصصت الجزائر خلال هذه الفترة موارد مالية هامة لتوفير وائل منع الحمل بأنواعها، كما تلقت الجزائر إعانة من الأمم المتحدة سنة 1989 قدرت بـ 08 ملايين دولار لتدعيم برنامج تنظيم الأسرة في الجزائر، وقدر نسبة النساء اللواتي استخدمن موانع الحمل في هذه السنة بـ 35%، وهي نسبة يعزى اليها انخفاض الانجاب.

كانت السياسة السكانية خلال هذه الفترة تسعى لمعالجة التحكم في معدل النمو الطبيعي للسكان عن طريق تنظيم النسل اعتمادا على مراكز حماية الامومة و الطفولة المندرجة ضمن الاطار التنظيمي للبرنامج الوطني للتحكم في النمو الديموغرافي.

[11]- وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية، المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)، الجزائر، ص13.

[12]- الميثاق الوطني، (1986)، الجزائر، ص174.

[13]- وزارة الصحة و الشؤون الاجتماعية، مديرية الوقاية، الملتقى الوطني لتقييم برامج التحكم في النمو الديموغرافي، سيدي فرج، أيام 21-23 ماي 1991، الجزائر، ص05.

الفترة الثالثة: ما بعد 1990:

شهدت هذه الفترة تراجعا في وتيرة النمو السكاني مقارنة بما كانت عليه من قبل، و ذلك نتيجة تراجع الظروف الاجتماعية و الاقتصادية التي كانت صعبة، كما تراجع الاهتمام بالسياسة السكانية خلال هذه الفترة، خاصة فترة التسعينات التي شهدت عدم استقرار أمني وسياسي كذلك أثرا على نواحي الحياة عامة، حيث انتقل عدد السكان من 25.02 مليون سنة 1990 إلى 37.8 مليون نسمة سنة 2013 أي بزيادة تجاوزت 12 مليون نسمة في ضرف 13 سنة، ثم انتقل الى 42.2 مليون نسمة سنة 2018.

في اطار الجهود المبذولة لتحقيق الاهداف السابقة المسطرة للسياسة السكانية، تم عقد ملتقى وطني أيام 21-23 ماي 1991 تحت رعاية وزارة الصحة والشؤون الاجتماعية وبتنظيم من مديرية الوقاية بعنوان "الملتقى الوطني لتقييم التحكم في النمو الديموغرافي"، فكانت نتائج تقييم البرنامج في الملتقى جد مشجعة بالنسبة لتنظيم الأسرة، حيث سجل انخفاضا ملموسا في النمو الديموغرافي في تلك السنوات الأخيرة حسب احصائيات الديوان الوطني للإحصائيات، و كان هناك تجاوبا ملحوظا مع تلك السياسات التي ارتكزت على مبدأ ترك الحرية للأفراد في الانخراط بما يتوافق مع قيم المجتمع الثقافية والدينية.

شهدت هذه الفترة توجهات جديدة للسياسة السكانية، حيث انتقلت من مفهوم التخطط العائلي الى الصحة الانجابية، و كان ذلك بعد انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للسكان بالقاهرة سنة 1994، والذي تبنى مصطلح جديد لتنظيم الأسرة سمي "بالصحة الانجابية"، حيث تم إنشاء "اللجنة الوطنية للصحة الانجابية وتنظيم الأسرة" سنة 1995 من قبل وزير الصحة و التي كانت مؤلفة من أطباء وممثلين عن المجتمع المدني، كان هدفها تحسين الصحة الانجابية والتشجيع على الانضمام الى تنظيم الأسرة بطريقة الحث لا بطريقة الاجبار، و مواصلة للجهود المبذولة بدأت لجنة وطنية للسكان في العمل سنة 1996، بعدها تم انشاء لجان ولائية للتحسيس بأهمية التخطيط العائلي، و تم ادراج السياسة السكانية الجديدة في مفهومها في استراتيجية التنمية المستدامة. كما صدر برنامج لمكافحة وفيات وأمراض الأمهات، وكذا الوفيات المتعلقة بالولادة سنة 1997، و كرس برنامج الحكومة المصادق عليه من طرف المجلس الشعبي الوطني بتاريخ 1997/08/17 على أن : "التخطيط العائلي سيظل مقياسا معتبرا لكل حركة تنموية وطنية بما في ذلك مجال الصحة العمومية، إذ ان منحنى النمو الديموغرافي يعرض التكفل بالتنمية وتلبية الحاجات الاجتماعية

المتزايدة لضغط شديد ومتواصل"[14]. و مواصلة للجهود المبذولة وضعت الجزائر 06 برامج فيما يخص صحة الأم والطفل خلال الفترة 2000 الى 2004، أشرفت على تطبيقها لجان تقنية، كانت تهدف في مجملها الى المراقبة المنتظمة للأم والطفل أثناء وبعد الحمل، كما سمحت بإجراء تدريبات على المستوى المحلي والجهوي والوطني لفائدة ثلاث أشخاص من كل قطاع صحي (طبيب أطفال، طبيب نساء، قابلة)، هذه البرامج هي: البرنامج الخاص بالتلقيحات، البرنامج الخاص بتخفيض وفيات الأمهات والمواليد الجدد، البرنامج الخاص بمكافحة أمراض الاسهال لدى الأطفال، البرنامج الخاص بمكافحة الأمراض التنفسية لدى الأطفال، البرنامج الخاص بمكافحة داء المفاصل و أخيرا البرنامج الخاص بالوقاية من الحوادث. كما تم خلال هذه الفترة إجراء المسح الجزائري لصحة الاسرة سنة 2002 الذي قام به الديوان الوطني للإحصاء بمساهمة وزارة الصحة و إصلاح المستشفيات و بالتعاون مع جامعة الدول العربية في إطار المشروع العربي لصحة الاسرة و بدعم من منظمة الامم المتحدة الانمائية و صندوق الامم المتحدة للسكان و مساهمة منظمات أخرى. و من أهم نتائجه التقارب في تطبيق التخطيط العائلي بين الريف و الحضر و التي سجلت نسب 54% و 59% على التوالي.

ثالثا– تطور أهم المؤشرات الديمغرافية للسكان المتعلقة بالسياسات السكانية والتنمية المستدامة في الجزائر:

يعد الاهتمام بالمؤشرات الديموغرافية من الاهمية بمكان، حيث يمكن من خلال استقراء و تحليل تطورها أخذ صورة واضحة و جلية عن التحولات التي شهدتها السياسات السكانية و فعالية الاجراءات و البرامج التي تم تبنيها و كذا امكانية تحقيق الاهداف التي تم تسطيرها من خلال تلك السياسات، كما يمكن معرفة مدى تأثير كل ذلك في التنمية المستدامة بالجزائر، و سنتطرق في هذا الجزء من البحث لأهم المؤشرات المتعلقة بالسياسات السكانية و تلك المتعلقة بالتنمية المستدامة في جانبها الاجتماعي كما تم الاشارة اليه سابقا.

1. تطور معدلات المواليد في الجزائر:

مرت حركة المواليد في الجزائر بعدة مراحل وفق المعطيات و الأوضاع التي عاشتها الجزائر، وكل مرحلة من تلك المراحل تميزت بظروفها الخاصة، و التي أثرت على تغيراتها سواء بالارتفاع او بالانخفاض، و

[14]- اللجنة الوطنية للصحة الانجابية و التخطيط العائلي، مخطط التدخل في الصحة الانجابية و التخطيط العائلي لموظفي القطاع، 1997، ص ص 11-13.

الملاحظ من خلال الشكل البياني أن الجزائر قد عرفت معدلات مواليد مرتفعة جدا غداة الاستقلال اعتبرت من بين أعلى المعدلات في العالم آنذاك، و ذلك راجع الى مخلفات المرحلة الاستعمارية حيث سعى المجتمع الجزائري لتعويض الخسائر البشرية التي شهدتها تلك المرحلة، إضافة الى السلوك الانجابي الذي كان سائدا آنذاك حيث كانت الاسرة الممتدة ذات عدد الافراد الكبير، يضاف لها ارتفاع معدلات الزواج، و مع منتصف السبعينات الى فترة الثمانيات شهدت المعدلات بداية تراجع ملحوظ و مستمر، و ذلك راجع الى تحسن المستوى الصحي، و اهتمام الدولة بالمسألة السكانية من خلال البرنامج الوطني للتحكم في النمو الديموغرافي الذي ساهم في زيادة استعمال وسائل منع الحمل، إضافة الى الاهتمام بصحة الام و الطفل، و مع بداية الالفية عرفتا معدلات المواليد بداية ارتفاع راجع الى الارتفاع الكبير في معدلات الزواج و الى التحسن الملحوظ في الجانب الصحي.

الشكل رقم(01): معدل المواليد لسكان الجزائر من 1962-2016 (‰)

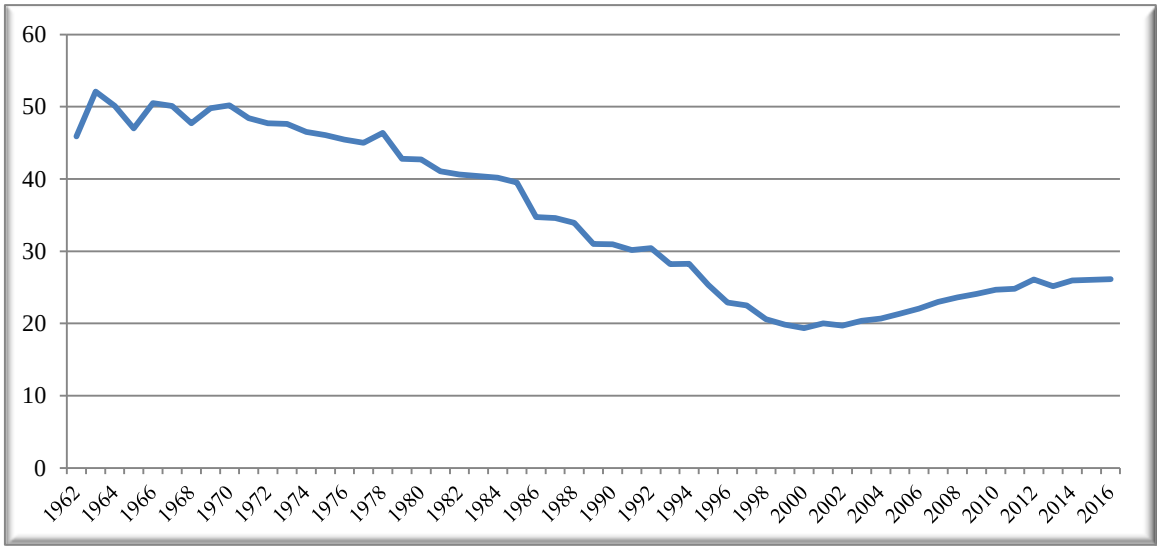

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

2. تطور المؤشر التركيبي للخصوبة في الجزائر:

يعتبر المؤشر التركيبي للخصوبة من أهم المقاييس المستخدمة في التحليل العرضي لظاهرة الخصوبة، و الذي يعبر عن متوسط عدد الولادات لكل امرأة عند نهاية فترتها الانجابية.

يمكن القون بأن هذا المؤشر كان مرتفعا حيث بلغ أكثر من 08 أطفال/امرأة خلال فترة السبعينات، ليتراجع سريعا و في وقت وجيز الى 2.4 طفل / امرأة مع بداية الالفية، و يرجع ذلك الى السياسات السكانية التي كانت تهدف للتحكم في النمو الديموغرافي، و التي أدت الى تباعد الولادات نتيجة الى ارتفاع استعمال موانع الحمل، حيث وصلت نسبة استعمال هذه الاخيرة الى 57% سنة 2002 بعدما كانت 08% سنة 1970، كما أن ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة و دخولها سوق العمل و ارتفاع مستوط سن الزواج للجنسين، يضاف لها الاوضاع الاقتصادية و الامنية و الثقافية التي عرفتها الجزائر مع نهاية الالفية السابقة، كلها عوامل ساهمت في انخفاض هذا المؤشر.

شهد المؤشر التركيبي للخصوبة عودة ارتفاع مع بداية الالفية الحالية، حيث يمكن ارجاع ذلك الى ارتفاع معدلات الزواج نتيجة تأجيل الزواج خلال فترة التسعينات التي شهدت تدهورا في الاوضاع الاقتصادية و السياسية و الامنية، و الى تغير السلوك الانجابي للمرأة نتيجة عدة عوامل.

الشكل رقم(02): تطور المؤشر التركيبي في الجزائر من 1970 الى 2016

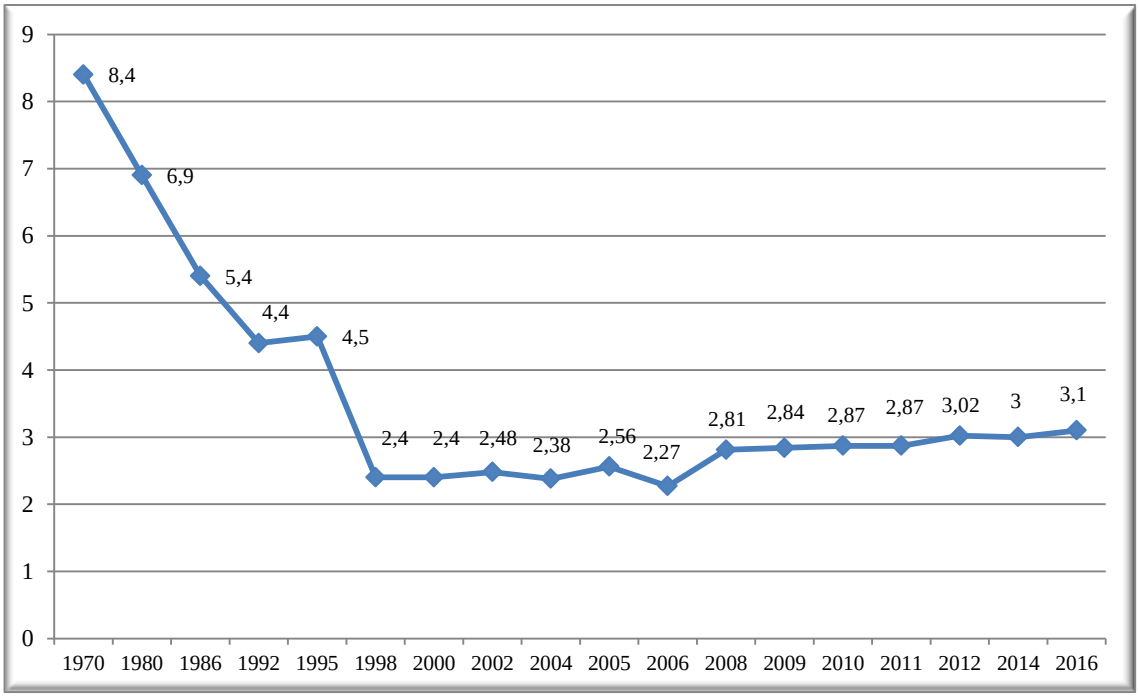

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات و المسوحات الوطنية.

3. تطور وفيات الأطفال الرضع(TMI) في الجزائر:

ان الاهتمام بوفيات الأطفال الرضع أصبح من أهم الضرورات و شغل اهتمامات الدول، حيث أن انخفاض هذا المعدل في دولة ما دليل على تطورها خاصة في الجانب الصحي، كما أن الاهتمام بصحة الام و الطفل من العوامل المساعدة على خفضه.

عرف هذا المعدل مستويات مرتفعة بعد الاستقلال نتيجة الاوضاع التي كانت تعيشها الجزائر حيث كانت نسبته مهمة في الوفيات العامة، حيث قدر بـ 131.7 ‰ سنة 1962، ليبدأ في الانخفاض التدريجي الى أن وصل الى 84.5‰ سنة 1981 نتيجة التحسن الكبير في القطاع الصحي خاصة مع سياسة مجانية العلاج التي وضعتها الدولة، و استمر الانخفاض الى أن وصل الى 36.9‰ سنة 2000 حيث كانت نسبة وفيات الاطفال الرضع تشكل 15.05% من اجمالي الوفيات، ثم تواصل الانخفاض الى أن وصل الى 20.9 ‰ سنة 2016 و هو من اخفض معدل وفيات رضع في الجزائر، و كان هذا الانخفاض المستمر نتيجة السياسات السكانية و البرامج التي اهتمت بصحة الام والطفل قبل و أثناء و بعد الحمل، و الى التحسن في القطاع الصحي.

الشكل رقم(03): تطور معدل وفيات الأطفال الرضع (TMI) في الجزائر(‰)

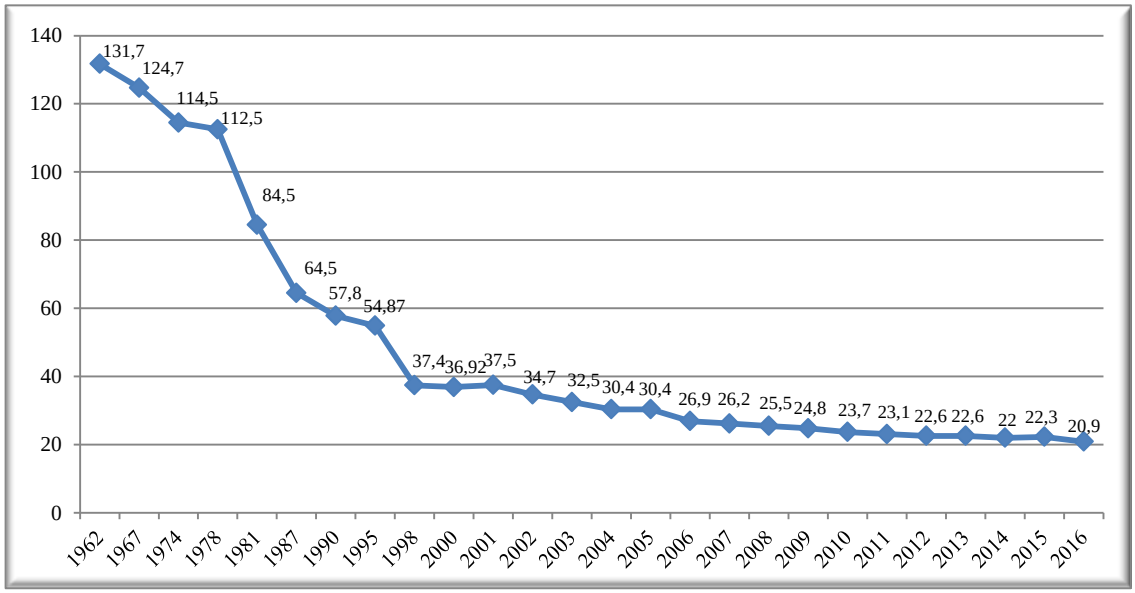

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

4. تطور معدلات النمو الطبيعي في الجزائر:

يرتبط نمو السكان بالزيادة الطبيعية التي تقدر بالفرق بين معدلات المواليد و معدلات الوفيات دون أن تدخل الهجرة في حسابها، ولذلك فإن دراسة النمو السكاني القائم على أساس الزيادة الطبيعية في بلد ما يسهم في تحديد المدة التي يستغرقها هذا البلد في الوصول إلى حجم معلوم إذا استمرت المعدلات بنفس مستواها.

الشكل رقم(04): تطور معدل النمو الطبيعي لسكان الجزائر(%).

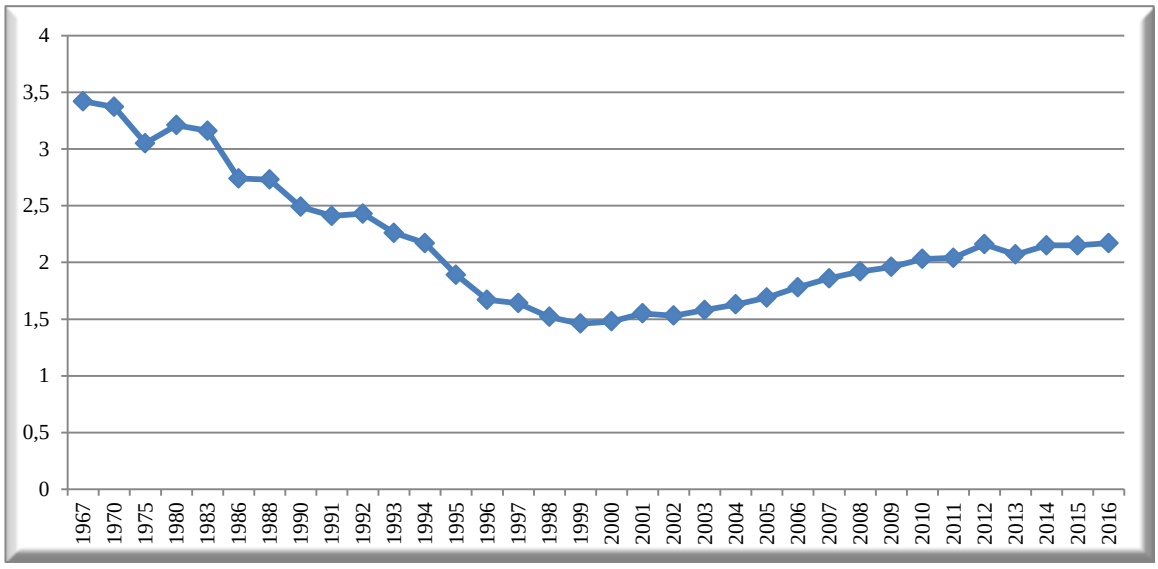

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

5. معدل النمو الاقتصادي في الجزائر:

تعتبر القضية السكانية عاملا مهما من قضايا التنمية المستدامة، و تجلى ذلك في السياسات السكانية التي كانت تهدف لإحداث التوازن بين النمو السكاني و النمو الاقتصادي، حيث أن التحكم في السياسات السكانية له أثر ايجابي على التركيبة السكانية للمجتمع، و الذي من شأنه أن يحدث ذلك التوازن بين النمو السكاني و متطلبات التنمية المستدامة، بما يضمن حياة كريمة للسكان و يرقى بمقدراتهم ويرفع من مستويات مشاركتهم في الرقي بمجتمعاتهم.

"يعبر النّمو الاقتصاديّ عن ارتفاع نسبة القدرة على الإنتاج عند دولة ما، ويُقاس النمو بمقارنة إجماليّ الناتج القوميّ خلال السنة الحالية، مع إجماليّ الناتج القوميّ في السنة السابقة، وتوجد مجموعة من

العوامل الرئيسيّة لزيادة النمو الاقتصاديّ، ومن أهمها التقدم التكنولوجيّ، وزيادة رأس المال، وغيرها من العوامل الأخرى"[15]، كما يعبر معدل النمو الاقتصادي بأنه "المعدّل خلال السنة الذي يزيد فيه دخل قطاع صناعيّ معين أو دولة ما، وعندما يتغير هذا المعدّل بسبب تأثير التضخم يُصبح اسمه النمو الاقتصاديّ الحقيقيّ، أمّا إذا حدث انخفاض في معدّل النمو يؤدي ذلك إلى ظهور ركود اقتصاديّ"[16]، أي أن النمو الاقتصادي يعني زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، أي أن يشير لمتوسط الفرد من الدخل الاجمالي للدولة، و هذا ما يعني أن النمو الاقتصادي لا يعني مجرد حدوث زيادة في الدخل الكلي، و إنما يتعدى ذلك لحدوث تحسن في مستوى معيشة الفرد، و هذا لا يحدث إلا إذا فاق معدل نمو الدخل الكلي معدل النمو السكاني، حيث أن تساوي نمو الدخل الكلي و معدل النمو السكاني يعني ثبات متوسط دخل الفرد، أي أن مستوى معيشة الفرد لن تتغير، و بالتالي فلا يوجد نمو اقتصادي، أما إذا زاد الدخل الكلي بمعدل أقل من معدل النمو السكاني، فإن نصيب الفرد من الدخل الاجمالي سينخفض، و بالتالي سيتدهور مستوى المعيشة للأفراد، و هذا ما يعبر عن التخلف الاقتصادي.

يمكن القول أن معدل النمو الاقتصادي قد شهد ارتفاعا ملحوظا بعد الاستقلال، و ذلك راجع الى سياسة التصنيع التي انتهجتها الدولة، ليعرف بعدها انخفاضا حادا نتيجة الازمة العالمية للبترول سنة 1986، خاصة و أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي يعتمد في مجمل مداخيله على صادرات المحروقات، عرف بعدها عودة ارتفاع نتيجة الارتفاع في اسعار النفط خلال العشرية الاولى من هذه الالفية، ثم تراجع بعدها ليستقر بين نسبة 2 الى 3 بالمائة.

[15] -economic growth", Business Dictionary, Retrieved 11-5-2017. Edited
[16] -economic growth", Op cit.

الشكل رقم(05): تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر(%)

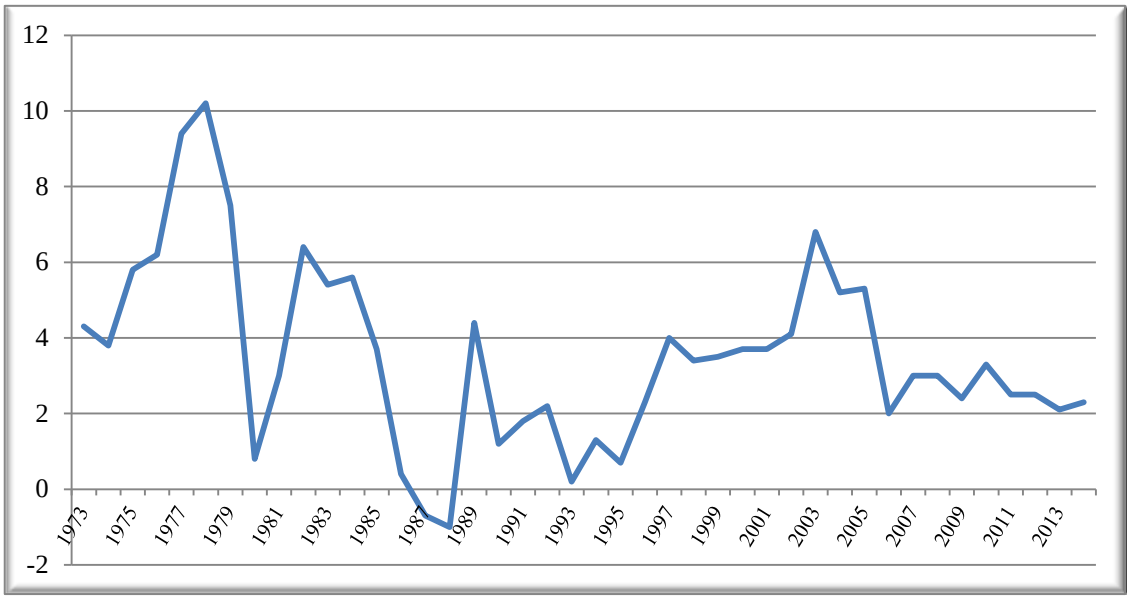

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

6. تطور معدل الفقر في الجزائر:

قدرت نسبة انتشار الفقر في العالم سنة 1980 بنحو 18.9% ، أي ما يعادل فقير من كل خمس أشخاص، و لو تم تخفيض الخصوبة بخمس ولادات لكل امرأة في سن الانجاب خلال فترة الثمانينات لأدى ذلك الى انخفاض نسبة الفقر بمقدار الثلث، أي الى 12.6% ، أي ما يعني فرد من كل ثمانية أفراد.

إن الانخفاض في النفقات الذي ينتج من خلال تراجع النمو السكاني يؤدي الى زيادة الفرص، مما يكون له أثر ايجابي في اعادة توزيع الذي يتجلى في تباطؤ النمو في الانفاق على الاحتياجات الاساسية للأطفال و تعليمهم، ازدياد الفرص للأسر الفقيرة بأن تزيد اسهاما في اليد العاملة و دخلها و مدخراتها، كما أن تزايد الاستهلال بشكل عام يؤدي الى زيادة الطلب على اليد العاملة و يرفع الاجور، حيث يأتي نصف الانخفاض قي الفقر من ارتفاع النمو الاقتصادي، و النصف الآخر من الاستهلاك.

و حسب الارقام المقدمة من الامم المتحدة "لم يزل 783 مليون شخص يعيشون تحت خط الفقر الدولي المحدد بـ1.9 دولارا يوميا (دولارات الولايات المتحدة)، عُشر سكان العالم وأسرهم كانوا يعيشون على أقل من 1.9 دولار يوميا في عام 2016، تنتمي الغالبية العظمى ممن يعيشون تحت خط الفقر إلى منطقتين، جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، غالبا ما توجد معدلات الفقر العالية في البلدان

الصغيرة والهشة وتلك التي تعاني من النزاعات، مع حلول عام 2016، استفاد 45% من سكان العالم بفائدة الحصول على معونة نقدية ضمن نظم الحماية الاجتماعية"[17]

"إن القضاء على الفقر بجميع أشكاله هو من أولويات الأهداف السبعة عشر لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، حيث تشير الدراسات الى إحراز تقدم ملموس في الحد من مستوى الفقر على مدى العقود الماضية .ووفقًا لتقديرات عام 2013، كان 10.7 في المائة من سكان العالم يعيشون على أقل من 1.90 دولارًا أمريكيًا في اليوم. وهذه النسبة أقل بمقدار 35 في المائة من احصائيات عام 1990 وأقل بـ44 في المائة عما كانت عليه في عام 1981، مما يدل على أن القضاء على الفقر المدقع في متناول أيدينا. وقد وضع البنك الدولي هدفاً جديداً في أبريل 2013، لإنهاء الفقر المدقع خلال عقد واحد، لخفض هذه النسبة لأقل من 3 في المائة من سكان العالم ممن يعيشون على 1.90 دولار فقط في اليوم بحلول عام 2030، كما تشير نفس الاحصائيات الى أنه بحلول عام 2030 سيهدد الفقر المدقع أكثر من 167 مليون طفل ما لم يتخذ العالم خطوات لتحسين فرص الوصول لخدمات الصحة و التعليم"[18]

من خلال المعطيات يتبين أن معدلات الفقر قد عرفت ارتفاعا ملحوظا خلال فترة التسعينات وصل الى 14.1% سنة 1995، ويمكن ارجاع ذلك الى الاوضاع الامنية التي عاشتها الجزائر و التي ادت الى تدهور كبير في الجانب الاقتصادي و الاجتماعي، و بعدها شهد المعدل انخفاضا مستمرا حيث سجلت الحسابات الرسمية لسنة 2013 معدل الفقر الوطني عند 5.03% مع وجود 0.5% من السكان فحسب في فقر مدقع، و يرجع ذلك الى ارتفاع أسعار البترول و الى جهود الحكومة الجزائرية في مكافحة هذه الظاهرة من خلال تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمساعدة الفقراء من خلال القروض الصغرة و دعم الفلاحة و السكن و التكوين المهني، حيث كان الهدف هو الدفع بالأنشطة الاقتصادية لخلق مناصب الشغل و تحسين القدرة الشرائية و حمايتها.

[17] Retreived from site web : https://www.un.org/ar/sections/issues-depth/poverty/ , visite le 15/05/2019.
[18] Retreived from site web: https://www.un.org/ar/sections/issues-depth/poverty/ , visite le 15/05/2019

الشكل رقم(06): تطور معدل الفقر في الجزائر(%)

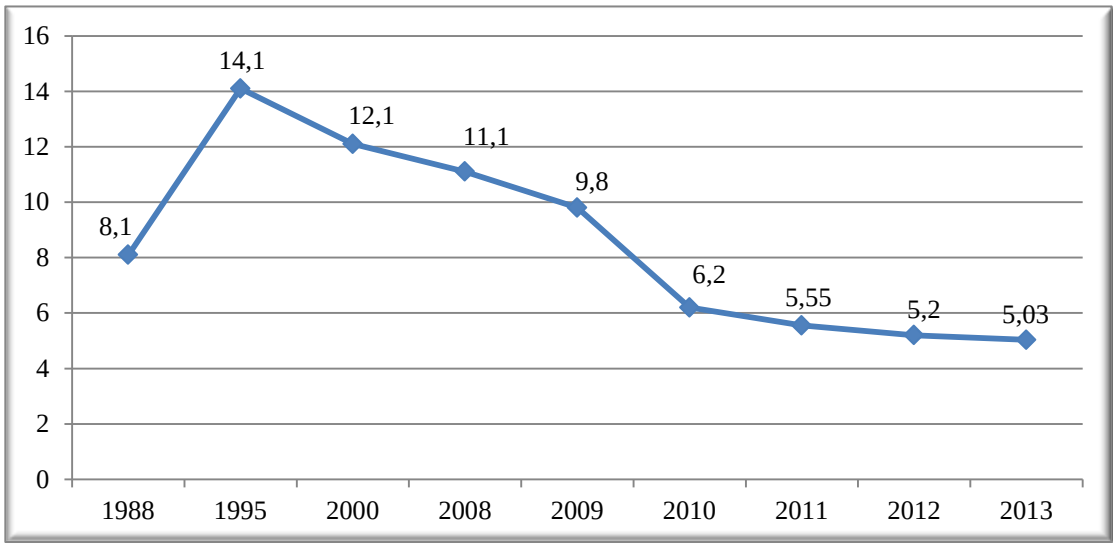

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

سادسا– دور السياسات السكانية في تحقيق بعض مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر:

يتطلب تحقيق التنمية المستدامة تحريك شامل وعاجل لكل الفاعلين في المجتمعات من قادة الدول و المنظمات العالمية والجمعيات المحلية وكذا المؤسسات، و بعبارة شاملة مجموعة المواطنين[19]، وعلى هذا الاساس فإن التنمية المستدامة تتضمن عددا من العناصر من أهمها:

- "تخفيف حدة الفقر لوقف استنزاف الموارد، ذلك لأن الفقر يؤدي الى المبالغة في استنزاف الموارد الطبيعية و يسرع من معدل نضوبها.
- تباطؤ معدل النمو السكاني حتى يخفف الضغط على الموارد الطبيعية"[20].

و من بين ما جاء في خطة العمل لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في مدينة جوهانسبورغ في جنوب افريقيا المنعقد سنة 2002 أن من المؤشرات التي تتمحور عليها التنمية المستدامة في جانبها

[19]- التنمية المستدامة و الإدارة المجتمعية(2007)،(الادوار المستقبلية للحكومات المركزية، و المحليات و القطاع الخاص و المجتمع المدني)، تأليف مجموعة من خبراء، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الادارية و جامعة الدول العربية، ص69.

[20]- عدلي علي أبو طاحون(2000)، إدارة و التنمية الموارد البشرية و الطبيعية، الاسكندرية، الكتاب الجامعي الحديث، ص ص 159-160.

الاجتماعي نجد النمو السكاني، و ذلك بإيجاد حالة من التوازن بين مؤشرات النمو السكاني و مؤشرات التنمية المستدامة، لأن حصول ارتفاع في معدل النمو السكاني أكبر من المعدلات الحاصلة في النمو الاقتصادي، ينتج عنهما خلل يسبب مشاكل اقتصادية و اجتماعية عديدة يصعب حلها، لوجود علاقة بينهما تعمل بصورة عكسية، و تواجه الدول النامية خطر الانفجار السكاني و قصور خطط التنمية المستدامة على استيعاب الزيادة السكانية و توفير متطلبات الحياة، مما ينعكس على تفاقم مشكلة الفقر ومشاكل اجتماعية متعددة.

أثبتت العديد من البيانات الديموغرافية و الاقتصادية في عديد البلدان النامية أن ارتفاع الخصوبة يزيد من الفقر من خلال ابطاء النمو الاقتصادي و تحويل توزيع الاستهلاك لغير الفقراء، أما خفض الخصوبة يؤدي الى خفض معدلات الوفيات وزيادة التعليم و تحسين فرص الوصول الى الخدمات، وخدمات الصحة الانجابية و تنظيم الاسرة.

إن دور السياسات السكانية التي تسعى الى التحكم في المتغيرات الديموغرافية هام جدا، فيكون تأثير انخفاض الخصوبة مثلا في الفقر أقوى، حيث تكون أسواق العمل و النظم المدرسية تعمل بشكل جيد، و يكون الاباء مستعدين للاستثمار في ابنائهم، كما أن تحسن الرعاية الصحية ووفرة خدماتها يؤدي بالسكان الى التحول الى الاسر الصغيرة الحجم، و هو ما تفقده الاسر الاكثر فقرا.

بناء على ما سبق سنقوم بدراسة العلاقة بين بعض المتغيرات المتعلقة بمعدل النمو الطبيعي للسكان وبعض المتغيرات المتعلقة بالتنمية المستدامة في الجزائر، و باعتبار أن كل التغيرات الموجودة لدينا هي متغيرات كمية، فإننا نستخدم معامل الارتباط بيرسون الدي يدرس العلاقة بين المتغيرين.

إن الهدف من السياسات السكانية كما ذكرنا سابقا هو التحكم في النمو السكاني، و بالتالي سنستعمل معدل النمو الطبيعي للسكاني ثم ندرس علاقته مع معدل النمو الاقتصادي.

أولا– العلاقة بين النمو الطبيعي للسكان و معدل الفقر:

للتأكد من خطية العلاقة بين المتغيرين، نقوم بتمثيل البيانات باستخدام شكل انتشار لتحديد شكل العلاقة.

الشكل رقم(07): شكل الانتشار بين معدل النمو الطبيعي للسكان و معدل الفقر.

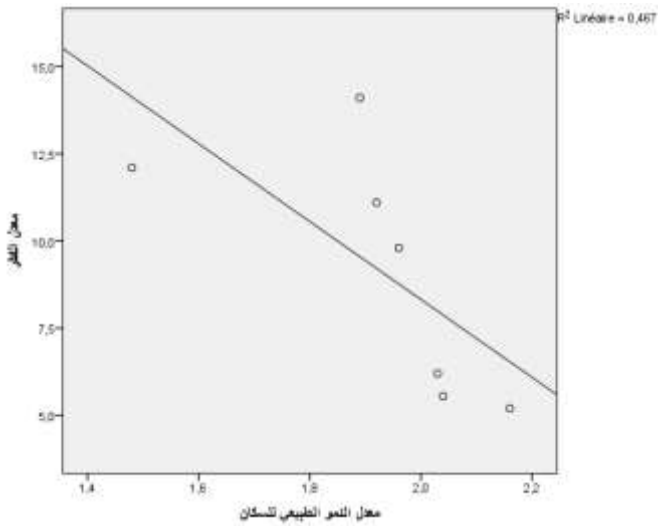

من خلال الشكل(07) يتضح أن العلاقة بين المتغيرين خطية .

نقوم باستخدام برنامج SPSS لحساب معامل الارتباط الخطي بيرسون مع اختبار معنويته، والنتائج ملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم(01): معامل الارتباط بيرسون بين معدل النمو الطبيعي للسكان و معدل الفقر.

Corrélations

		معدل الفقر	معدل النمو الطبيعي للسكان
معدل الفقر	Corrélation de Pearson	1	-,683
	Sig. (bilatérale)		,091
	N	7	7
معدل النمو الطبيعي للسكان	Corrélation de Pearson	-,683	1
	Sig. (bilatérale)	,091	
	N	7	7

من خلال الجدول السابق، نجد أن قيمة معامل الارتباط لبيرسون هي (r=-0.683) مما يدل أن العلاقة بين المتغيرين معدل النمو الطبيعي للسكان و معدل الفقر عكسية بحكم الاشارة السالبة وهي علاقة قوية، كما يظهر ان معامل الارتباط المحسوب (0.000) يختلف عن الصفر و هو غير دال إحصائيا بحكم قيمته التي تساوي (0.091) و هي أكبر من القيمة (0.05)، و هو ما يعني أن ارتفاع معدل النمو الطبيعي للسكاني يؤدي الى انخفاض معدل الفقر، وأن الحكم يخص هذه المعطيات و لا يمكن تعميمه على باقي السنوات.

و لمعرفة مدى تأثير معدل النمو الطبيعي للسكاني على معدل الفقر، نحاول التوصل الى معادلة الانحدار بين المتغيرين باستعمال برنامج SPSS من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(02): معلمات الانحدار الخطي البسيط بين معدل النمو الطبيعي للسكان و معدل الفقر.

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	30,645	10,325		2,968	,031
	معدل النمو الطبيعي للسكان	-11,162	5,333	-,683	-2,093	,091

a. Variable dépendante : معدل الفقر

معادل الانحدار بين المتغيرين هي:

$$Y= -11.162\ X + 30.645$$

(Y: معدل الفقر، X معدل النمو الطبيعي للسكان).

كما أن القيمتان الاحتماليتان المرافقتان للمعلمتان a و b قدرهما 0.031 و 0.091 على التوالي، حيث أقيمة a معنوية لأن قيمتها أقل من مستوى المعنية المعمول به (0.05) و هي دالة احصائيا، أما القيمة b فهي غير معنوية لأن قيمتها أكبر من مستوى المعنية المعمول به (0.05) و هي غير دالة احصائيا، و بالتالي فنموذج الانحدار يحتوي الجزء الثابت المقدر بـ 30.645، و من خلال النموذج يمكن القول بأنه كلما انخفض معدل النمو الطبيعي للسكان بوحدة احدة، ارتفع معدل الفقر بـ 11.162.

و لمعرفة الى أي مدى يفسر معدل النمو الطبيعي للسكان التغير الحاصل في معدل الفقر، نقوم بحساب معامل التحديد R2 باستعمال برنامج SPSS لنجد:

الجدول رقم(03): معامل التحديد R2 (بين معدل النمو الطبيعي للسكان و معدل الفقر)

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,683[a]	,467	,360	2,822

a. Valeurs prédites : (constantes), معدل النمو الطبيعي للسكان

نلاحظ بأن قيمة R2= 0.467 و هو ما يعني أن معدل النمو الطبيعي للسكان يدخل في تفسير 46.7% من التغير الحاصل في معدل الفقر.

أولا– العلاقة بين النمو الطبيعي للسكان و النمو الاقتصادي:

للتأكد من خطية العلاقة بين المتغيرين، نقوم بتمثيل البيانات باستخدام شكل انتشار لتحديد شكل العلاقة.

الشكل رقم(08): شكل الانتشار بين معدل النمو الطبيعي للسكان و معدل النمو الاقتصادي.

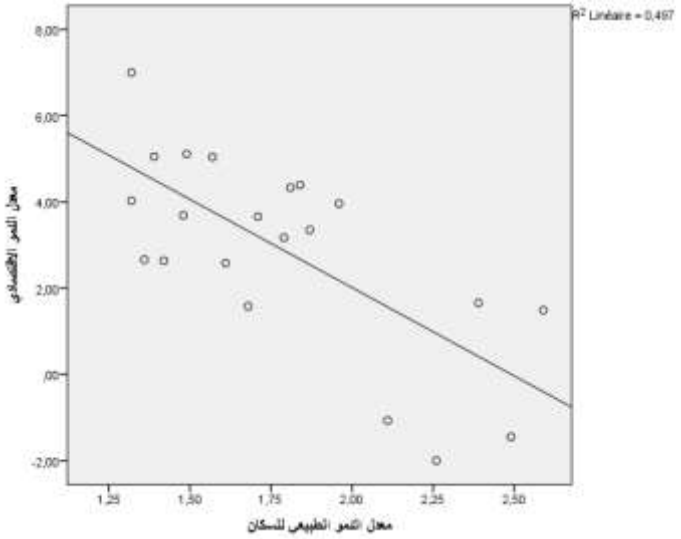

من خلال الشكل(08) يتضح أن العلاقة بين المتغيرين خطية و لا توجد قيم شاذة.

نقوم باستخدام برنامج SPSS بحساب معامل الارتباط الخطي بيرسون مع اختبار معنويته، والنتائج ملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم(04): معامل الارتباط بيرسون بين معدل النمو الطبيعي للسكان و معدل النمو الاقتصادي.

Corrélations

		معدل النمو الطبيعي للسكان	معدل النمو الاقتصادي
معدل النمو الطبيعي للسكان	Corrélation de Pearson	1	-,705**
	Sig. (bilatérale)		,000
	N	21	21
معدل النمو الاقتصادي	Corrélation de Pearson	-,705**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	
	N	21	21

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

من خلال الجدول السابق، نجد أن قيمة معامل الارتباط لبيرسون هي (r=-0.705) مما يدل أن العلاقة بين المتغيرين معدل النمو الطبيعي للسكان و معدل النمو الاقتصادي عكسية بحكم الاشارة السالبة وهي علاقة قوية، كما يظهر ان معامل الارتباط المحسوب (0.000) يختلف عن الصفر و هو دال إحصائيا بحكم قيمته التي هي أقل من مستوى المعنوية المعمول به (0.01)، و هو ما يعني أن ارتفاع معدل النمو الطبيعي للسكاني يؤدي الى انخفاض معدل النمو الاقتصادي و العكس صحيح.

و لمعرفة مدى تأثير معدل النمو الطبيعي للسكاني على معدل النمو الاقتصادي، نحاول التوصل الى معادلة الانحدار بين المتغيرين باستعمال برنامج SPSS من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(05): معلمات الانحدار الخطي البسيط بين معدل النمو الطبيعي للسكان و معدل النمو الاقتصادي.

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	10,202	1,724		5,916	,000
	معدل النمو الطبيعي للسكان	-4,094	,945	-,705	-4,331	,000

a. Variable dépendante : معدل النمو الاقتصادي

معادل الانحدار بين المتغيرين هي:

$$Y= -4.094\ X + 10.202$$

(Y: معدل النمو الاقتصادي، X معدل النمو الطبيعي للسكان).

كما أن القيمتان الاحتماليتان المرافقتان للمعلمتان a و b قدرهما 0.000، و هي قيمة أقل من مستوى المعنية المعمول به (0.01)، و بالتالي فإن المعلمتين معنويا تختلفان عن الصفر ودالتين احصائيا، مما يدعم إثبات وجود العلاقة بين المتغيرين، و أن نموذج الانحدار يحتوي الجزء الثابت المقدر بـ 10.202، و من خلال النموذج يمكن القول بأنه كلما انخفض معدل النمو الطبيعي للسكان بوحدة احدة، ارتفع معدل النمو الاقتصادي بـ 4.094.

و لمعرفة الى أي مدى يفسر معدل النمو الطبيعي للسكان التغير الحاصل في معدل النمو الاقتصادي، نقوم بحساب معامل التحديد R2 باستعمال برنامج SPSS لنجد:

الجدول رقم(06): معامل التحديد R2 (بين معدل النمو الطبيعي للسكان و معدل النمو الاقتصادي)

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,705[a]	,497	,470	1,65342

a. Valeurs prédites : (constantes), معدل النمو الطبيعي للسكان

نلاحظ بأن قيمة R2= 0.497 و هو ما يعني أن معدل النمو الطبيعي للسكان يدخل في تفسير 49.7% من التغير الحاصل في معدل النمو الاقتصادي، و هي نسبة معبرة و مهمة تستدعي ايلاء أهمية لهذا المتغير.

خاتمة:

لعبت السياسة السكانية في الجزائر دورا هاما في تحقيق التنمية المستدامة، حيث يتجلى ذلك في المؤشرات التي تم تحقيقها، كما أن مسايرة مؤشرات التنمية المستدامة أصبح أمرا لا مفر منه من أجل عدم التخلف عن ركب الامم سياسيا من جهة، و من جهة أخرى اقتصاديا كون أن ثرواتنا المستغلة في جلب العملة الصعبة غير متجددة، مما يعكس مدى ملائمة المضي في تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة من استغلال للطاقات المتجددة و عدم السماح بالمساس بنصيب الاجيال القادمة من الثروات.

عرف المجتمع الجزائري عدة تحولات مست مجالات مختلفة، أدت الى تغير كلي في السلوك الانجابي مقارنة على ما كان عليه في السنوات الأولى عقب الاستقلال، مما أدى الى تقلص في متوسط عدد الافراد في الأسرة الجزائرية التي أصبحت تميل نحو النوع النووي، كما أن المؤشرات الديموغرافية قد ساهمت في بناء السياسات السكانية في الجزائر والتي تعكس رغبة الدولة القوية في المضي قدما نحو استراتيجية التنمية المستدامة، و يتجلى ذلك في الفجوة الملاحظة بيننا و بين الدول المجاورة في نفس المجال و حيث يتبين بوضوح حقيقة ان القدرة على تطبيق المخطط ممكنة، لذلك وجب مواجهة كل نقاط الضعف المتعلقة بالمسألة السكانية من حيث معالجتها و الاهتمام بها و ادراجها ضمن الاولويات الاستراتيجية، كما ينبغي سد الفجوة بين التعليم بمختلف مستوياتها و الاهتمام بمخرجات التعليم في مختلف القطاعات.

و اخير يمكن القول بأن السياسات السكانية تلعب دورا هاما إذا ما استطاعت من خلال برامجها وخططها التمكن من التحكم في النمو الطبيعي للسكان الذي له دور معتبر في النمو الاقتصادي، حيث أن التحكم في مستوى معين للولادات من خلال برامج توعوية تستهدف الاسر خاصة في المناطق الريفية يتم الحث فيها على تباعد الولادات حفاضا على صحة الام و الطفل من خلال تطبيق و متابعة برامج التخطيط العائلي التي تعتبر من الضرورات اللازمة، و التي تساهم في تنظيم الأسرة فيما يخص الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و الديمغرافية، كما انها ترمي الى المحافظة على كيانها و تدعيمها من النواحي الصحية و الاقتصادية و الاجتماعية و التربوية و النفسية لنصل في الأخير الى ايجاد مجتمع سليم ومتوازن، كما أن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي سيحسن من المستوى المعيشي للأفراد و يعمل على توفير الخدمات و يخفف من حدة البطالة، و بالتالي التخفيف من حدة الفقر في المجتمع.

التوصيات:

من خلال ما تم تناوله يمكن وضع التوصيات التالية:

- ضرورة تكريس التوازن بين السكان و الموارد من خلال الالتزام بهدف رئيسي ورؤية استراتيجية واضحة، و كذا توجيه العمل الى الجوانب المادية و البشرية بشكل متزامن، تؤسس لعلاقة بين السكان و الموارد بما يعزز التنمية المستدامة.
- ضرورة فهم العلاقة بين الديناميكية السكانية و التنمية من خلال بناء القدرات الوطنية للمخططين في فهمها و في وضع سياسات سكانية ملائمة، و يكون ذلك بالاطلاع على التجارب العالمية التي استجابت لأثار ديناميكية السكان على التنمية، و في هذا السياق فإن كسب تأييد أصحاب القرار لذلك سيساهم في تعزيز دمج البعد السكاني في الاستراتيجيات والخطط و البرامج التنموية.
- إعطاء أهمية كافية للتغيرات الديموغرافية في التركيب العمري والنوعي للسكان و للاسقاطات الديموغرافية و أهمية دورها الداعم في إعداد السياسات السكانية المتضمنة للاستراتيجيات الوطنية والقطاعية و الخطط المؤسسية و البرامج التنموية في ضوء التغيرات الديموغرافية المرتقبة.
- ضرورة الربط بين ديناميكية السكان و التنمية في التخطيط على المستويات المختلفة للتخطيط وفي مختلف مراحله، و ستكون النتيجة المتوقعة أكثر استجابة لتطوير نوعية الحياة و التنمية المستدامة من خلال تلبية الحاجات المختلفة لكل فئة من الفئات العمرية للسكان.
- يجب مراعاة التغيرات الديموغرافية في التركيب العمري والنوعي للسكان في وضع الاستراتيجيات والخطط التنموية نظرا للحاجات المختلفة والمتنوعة لكل فئة من الفئات العمرية للسكان.

المراجع

التنمية المستدامة و الادارة المجتمعية(2007)، الادوار المستقبلية للحكومات المركزية، والمحليات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، تأليف مجموعة من الخبراء، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الادارية و جامعة الدول العربية.

التنمية المستدامة و الإدارة المجتمعية(2007)،(الادوار المستقبلية للحكومات المركزية، و المحليات والقطاع الخاص والمجتمع المدني)، تأليف مجموعة من خبراء، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الادارية و جامعة الدول العربية.

جامعة الملك عبد العزيز، نحو مجتمع المعرفة، سلسلة مركز الانتاج الاعلامي رقم 11، التنمية المستدامة في الوطن العربي.

حزب جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني (1976)، الجزائر، دار الصحافة للتوزيع و النشر.

السيد عبد العالي السيد(1999)، علم اجتماع السكان، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

عدلي علي أبو طاحون(2000)، إدارة و التنمية الموارد البشرية و الطبيعية، الاسكندرية، الكتاب الجامعي الحديث.

علي قواوسي(1994)، السياسة السكانية في الجزائر- نشأتها و تطورها 1962 – 1994، الاتحاد الدولي لتنظيم الاسرة – اقليم العالم العربي- ، لندن، بريطانيا.

الفريد سوفي(1987)، أوروبا المغمورة (جنوب – شمال في 30 سنة)، دينود، باريس.

اللجنة الوطنية للصحة الانجابية و التخطيط العائلي، مخطط التدخل في الصحة الانجابية و التخطيط العائلي لموظفي القطاع، 1997.

مزريق عاشور(بدون سنة)، الادارة البيئية و دورها الفعال في خلق الانتاج الانظف و تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية، ورقة بحث.

مصطفى العبد الله الكفري(2004)، "السياسة السكانية"، سوريا، الحوار المتمدن، العدد 888.

مكتب اليونيسكو الاقليمي للتربية (يونديلس)، السياسة السكانية في الوطن العربي.

الميثاق الوطني، (1986)، الجزائر.

وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية، المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)، الجزائر.

وزارة الصحة و الشؤون الاجتماعية، مديرية الوقاية، الملتقى الوطني لتقييم برامج التحكم في النمو الديموغرافي، سيدي فرج، أيام 21-23 ماي 1991، الجزائر.

economic growth", Business Dictionary, Retrieved 11-5-2017. Edited